انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية

الأستاذ الدكتور
جمـــال داود سلمـــان
عميد الكلية الوطنية للعلوم و التكنولوجيا
صلالـــة / سلطنة عمـــان

المقدمـــــة

هل العولمة ظاهرة جبرية وقدر محتوم ، أم أنها ظاهرة طارئة و انتقالية لا مستقبل لها ، وستنتهي بزوال مسبباتها باعتبارها مجر فقاعة من الفقاعات كما ورد على لسان بعض الباحثين ؟

هل يمكن للعولمة أن تكون سبيلا لردم الفوارق القائمة بين المجتمعات أم أنها تجيء لتكريس الاستقطاب و التفاوت بينها ؟

هل هي شكل من أشكال الإمبريالية الاقتصادية لتهجين العالم وتجريده من خصوصياته و التحكم بمصائره ؟

ماهو السبيل للتخفيف من آثارها ....

هذا ما سيحاول البحث الإجابة عليه من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : ماهي العولمة

المبحث الثاني :الأبعاد السياسية و الاقتصادية للعولمة

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة

المبحث الرابع: التكتل الاقتصادي سبيلا للتقليل من آثار العولمة

المبحث الاول:

ماهية العولمة Globalization

العولمة – تعني سيطرة النظام الاقتصادي الرأسمالي على العالم من خلال توغل الرأسمالية على نحو منتظم بواسطة المؤسسات المالية ،صندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي حيث جندت المؤسسات المالية و الدولية كل طاقتها الاقتصادية في خدمة إصلاح السياسات و المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية بهدف تنشيط انتشار قاعدة اقتصاد السوق و تعميمها .

وبهذا المعنى فان الاقتصاد المعولم أوسع من كونه مجرد اقتصاد دولي فالاقتصاد الدولي يحترم سيادة الدول ويضع البلدان ، والوحدات المستقلة أجزاء من كل ليس مندمجا بعد بوساطة تدفقات التبادل و الاستثمارات والقروض أما ظاهرة العولمة فتعني الاندماج المتزايد للأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي بحيث تضعف رقابة الدولة و تمس بعض سماتها الوطنية([1]).

فالعولمة تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات ، و الثقافة ضمن إطار من الرأسمالية حرية الأسواق و بالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية و إلى انحسار كبير في سيادة الدولة([2]).

ويرى آخرون إن العولمة إنما هو امتداد لمفهوم التدويل الذي رافق تطور الرأسمالية في مراحلها السابقة ، وجديدة لا تزال غير مكتملة الأبعاد فالداعون لتنشيط الاستثمارات و حرية انسيابها و معها التوسع في برامج الخصخصة و اعتماد آليات السوق، يزعمون بأنها الكفيلة بزيادة فرص العمل و الانتعاش الاقتصادي و لكن المؤشرات تؤكد عكس هذا الادعاء فالبطالة في ازدياد و العملات الوطنية في انهيار ... وتزايد الفجوة بين الأغنياء و الفقراء .

ومنهم من يرى إن العولمة نهج اقتصادي رأسمالي تجاوز الإمبريالية ... أداته الكبرى راس المال الذي اكتسب مضامين ومفاهيم جديدة للوصول بالإنسان الذي صنع الثورة التكنولوجية و المعلوماتية وثورة الاتصالات لوضعها في خدمة العولمة ليعيد تشكيل العالم حسب مقتضيات المرحلة الجديدة و مصالح راس المال العالمي.

فالعولمة التي تظهر باعتبارها أخر مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية و التي نسخت الإمبريالية .

وفي هذه المرحلة يبدو إن على الدولة أن تحافظ على وجودها شكلا دون مضمون ، حيث يرتفع شعار (الدولة الرخوة) وحيث يتراجع دورها كي لا يعيق حركة الشركات متعددة الجنسيات و تصبح قبضتها على مواطنيها اقل صرامة لتفرض علاقات الإنتاج في ظل هذه الشركات نفسها كبديل لسلطة الدولة .

ألان نرى ان رخاوة الدولة و ضعف قبضتها و تراجع دورها في الرعاية و الضبط يعطي قوة العولمة أمكان التحكم .

([1]) عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات /ترجمة عن الفرنسية مطانيوس حبيب ، دمشق ،دار طلاس ١٩٩٨ ص ١٦٠.

([2]) ندوة العرب وتحديات العولمة –مركز الدراسات الاشتراكية و البحوث و التوثيق /بيروت –لبنان العدد ٧١ نيسان ١٩٩٨ ص ٦٥.

ومصطلح العولمة يوحي من خلال مدلوله اللغوي انه العالم باجمعه لأشعب واحد ولا قومية واحدة. فالرأسمالية في مرحلة ما بعد الحداثة postmodernism تريد إزالة كل الحدود بين البشر أينما كانوا ،لا بل لقد أزالتها فعلا بتوظيف المكثف للعلم في مجال الاتصالات و المحطات الفضائية و شبكة الانترنيت ....الخ وما تسعى إليه المؤسسات الرأسمالية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومنظمات التجارة العالمية من هدم للاسيجة باعتباره أدوات أساسية للعولمة . كما يؤكد المفكر صادق جلال العظم في مقالة عن العولمة([1]) ان العولمة تعني رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح ، والعولمة تعني تعميم دائرة الإنتاج المباشر بدلا من تعميم دائرة التبادل .

وإذا وصل ألأمر إلى الاستثمار كان الاستثمار غير مباشر ، وهذا ما سيجعل مقولة المركز و الأطراف تتعرض للتغير إذا استطاعت الأطراف المشاركة في عملية الإنتاج التي تحرض الشركات متعددة الجنسية إلى جعل العالم كله ميدان لها . أو حيث تجد الشروط المناسبة لتحقيق أهدافها في الربح الأكبر و لا شك إن المشاركة في عملية الإنتاج من قبل معظم دول العالم ستوزع المعامل عليها تحقيقا للأرباح سيوصل إلى أممية الإنتاج وهنا هدف العولمة متجسد في خلق الأجواء التي يمكن استغلالها و توظيفها .

المبحث الثاني

الأبعاد السياسية –الاقتصادية للعولمة

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و انقسام العالم إلى غرب موحد و إلى غرب مفكك يبدو أن فرح النشوة التي لعبت بعقول الغربيين و خاصة في كل من أمريكا و بريطانيا كان الباعث للعنجهية الأمريكية- البريطانية بضرب العراق فوق الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي كأن العالم أصبح في غابة ،القوي يأكل الضعيف.

وهذا الواقع المتردي اقنع المفكر الأمريكي الجنسية الياباني الأصل فرنسيس فوكوياما بأن التاريخ قد انتهى و أن اقتصاديات السوق و حضارة المقاييس المختلفة تطبق ضد العرب و لمصلحة و حماية إسرائيل يبدو أن الغرب أصبح مقتنعا انه صار يسيطر على العالم بعد أن سقطت من طريقهم آخر العقبات التي كانت تحول دون ذلك . فأمريكا مع حليفتها المنقادة بريطانيا قادرتان على صنع القرارات المتعلقة بالاقتصاد و لها القدرة للتأثير سياسيا و امنيا و اقتصاديا في أي منطقة أخرى من العالم

([1]) حسن إبراهيم احمد /الماركسية و العولمة بين المقاربة وصراع النقائض / الطريق ١ كانون الثاني–شباط ١٩٩٨ ص ٥٧–٦٤.

من المؤكد أن الغرب يبدو اليوم متمكنا من سيطرته على مفاصل العالم المالية و الاقتصادية فهو يملك و يدير النظام النقدي الدولي و يتحكم و يدير العملات الصعبة ، و ينتج أكثرية البضائع المصنعة ويسيطر على أسواق الرسملة ، ويسيطر على القدرة التدخلية المسلحة ، يدير معظم مراكز البحوث التقنية المتقدمة ، يدير التعليم التقني المتطور ، ويتحكم بالمواصلات الدولية السلكية و اللاسلكية ، يسيطر على الصناعات الحربية المتقدمة. ورغم كل ما تقدم يمكن القول أن الغرب قد وصل الى القمة و بدا يراوح مكانه عند القمة التي وصل إليها ليواجه المشاكل الأساسية آلاتية:

نمو اقتصادي متباطى ، ركود سكاني ، ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل ، عجز مالي ، نسبة توفير منخفضة، تفسخ عائلي ، ارتفاع نسبة الجريمة ، ازدهار تجارة المخدرات([1]).

ان الغرب لم يربح العالم بالعلم ولا بالقيم و لكن بتفوقه في استعمال القوة المنظمة ... فالمشكلة تتمثل بأن الغرب و بزعامة أمريكا يحاول ان يفرض الحضارة الغربية على الحضارات الأخرى في الوقت الذي تتآكل معه قدرته المادية و المعنوية.

فالوحدة الأوربية و القدرة الاقتصادية لأوربا ، ورقة يمكن اللعب عليها للجم الهيمنة الأمريكية ، فالأمريكيون على ما يبدو واعون لهذه النقطة ، وبذلك يقول برجينسكي الذي كان مستشارا لشؤون الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي كارتر ١٩٨١-١٩٩٧ في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى ١٩٧٧ **"The Grand Chessboard** أنه من الضروري قيام نظام دولي متعدد القوة تهيمن الولايات المتحدة على مفاصله الرئيسية بطريقة تجعل من هيمنتها هذه أمرا ضروريا لرفاه العالم واستقراره و الهيمنة هذه ليست عسكرية و لا صفة أكراهية لها بل تقوم على صورة نسق جيو سياسي دولي مؤلف من مجموعة من الائتلاف الجيو سياسية الإقليمية ترتبط فيما بينها في شكل هرمي تقف على رأسه الولايات المتحدة كضامن لاستمراره و ازدهاره "

وأكد نيكسون انه يجب عند توجيه أوربا جعل ارتباطها بالولايات المتحدة ارتباطا لا فكاك منه ، وهو لا يخشى ان تصبح أوربا منافسا لبلاده في العالم وفي الشرق الأوسط القريب منها لانها وفي رأيه لن تتمكن من تجاوز التقاليد الوطنية في سبيل تشكيل سياسة متناغمة تمارس ثقلا على الساحة الدولية ، فالدولة –الأمة متجذرة فيها – تاريخيا و سوسيولوجيا و الحماسة حيال الدولة الأوربية فوق القومية –تتضائل([2]).

هذا التركيز السياسي –العسكري للتناغم الغربي تميز بالتمركز الإنتاجي الذي يسد على العالم الثالث منافذ الدخول الى الأسواق العالمية فان خمس دول هي (أمريكا ، فرنسا ،

([1]) بدري يونس "مزالق العولمة الحديثة في النظام الجديد " دار الفارابي /بيروت –لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٩ ص ٧٦.

([2]) بدري يونس ١٩٩٩ ص ٩٦.

بريطانيا ،ألمانيا ، اليابان)تتمركز فيها ١٧٢ شركة من اصل ٢٠٠ من اكبر الشركات العالمية وهذه الشركات تسيطر عمليا على الاقتصاد العالمي .

وفي ضوء المبادى التي تقوم عليها *WTO في تحرير التجارة من القيود ، وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية ، وتحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية (كتحرير مبدأ الإغراق ، وتحريم تقديم إعانات التصدير) مما يعني تحول العالم إلى كتلة اقتصادية وهنا يكمن الخطر على اقتصاديات الدول النامية لعدم امتلاكها القدرة التنافسية القادرة على الوقوف بالمثل لسلعها امام السلع و الخدمات في

*تضم منظمة التجارة العالمية wto (١٣٢) دولة أعضاء ، وهناك ٣١ دولة أخرى بما فيها الصين و روسيا على قائمة الانتظار إليها و في عام ١٩٧٧ نما حجم تجارة البضائع بنسبة ٩,٥% أي بوتيرة أسرع بثلاث مرات من معدل الإنتاج العالمي بنفس العام ، وقد أدت الأزمات التي ظهرت في جنوب شرق أسيا و غيرها إلى تباطى في النمو التجاري عام ١٩٩٨ وما بعدها.

الدول المتقدمة سواء من الناحية النوعية او السعرية .

ان التنظير الذي تنطلق من خلاله الدول المتقدمة في إبراز الوجه الايجابي للـ WTO ومبادئها هو ان القيم القديمة أدت إلى التخلف و عدم الكفاءة وازدياد الاعتماد على المعونات و القروض الميسرة نتيجة لعدم استثمار الميزات النسبية في كل اقتصاد وطني ، وبالتالي فان العديد من الدول النامية سوف تستفيد من اتفاقيات الكات و من عضويتها في الـ WTO من اجل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي ولو إنها سوف تعاني طويلا في المرحلة الانتقالية([1]).

وفي ظل سيادة وهيمنة القطب الواحد وازدياد رياح العولمة و آلياتها لم يتبقى أمام هذه الدول الا الإذعان لتحديات ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي و انتهاج السياسات الليبرالية المفروضة عليها وتتلخص هذه السياسات :

إتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية و إلغاء القيود ، إلغاء كافة أنواع و أساليب الدعم الحكومي للمؤسسات العامة و الخاصة،خصخصة القطاع العام بتحويل ملكيته الى القطاع الخاص ، تحرير السياستين النقدية و المالية من القيود المفروضة عليها و إلغاء القيود على تحويل الصرف الأجنبي ، توفير المناخ الملائم لدخول الاستثمارات الأجنبية

([1]) محمد شعبان عقراوي "الوحدة الاقتصادية و النقدية الأوربية ".أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد –جامعة بغداد ٢٠٠١ ص٩.

المباشرة وغير المباشرة عن طريق توفير البيئة القانونية و المالية و النقدية و الفنية وتطوير أسواق المال المحلية بما يلائم و يخدم هذا الهدف([1]).

ولابد من التأكد على إن الدول النامية خرجت خالية الوفاض –من جهود خمسة عقود من التنمية ... وهذا لايعني ان جميع الدول النامية اتبعت نفس الأسلوب و الاستراتيجية في التنمية في محاولتها تقليص الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة ... ولكن جميع هذه الاستراتيجيات لم تؤد إلى تحقيق أهدافها في تحقيق العدالة في توزيع الدخول و لا في انتشار ثمار التنمية او في القضاء على التشوه الهيكلي الذي تعاني منه الدول النامية، بل خرجت هذه الدول وقد :

- زاد التشوه الهيكلي في اقتصاداتها على نحو أكثر حدة .
- تفاوت حاد في توزيع الدخول.
- وقوعها في فخ المديونية الخارجية.
- انهيار السند الأساسي لبعض الدول النامية –متمثلا بالمنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي.
- تجاهل الدول المتقدمة للنداءات المتكررة من خلال المؤتمرات الدولية لتخفيض جزء يسير من دخولها القومية كمساعدات ميسرة الشروط تقدمها للدول النامية .
- وللخروج من أزمتها الهيكلية و التطورات الحاصلة في المناخ الاقتصادي الدولي أعطت الدول المتقدمة ظهرها لكل الدعوات الصادرة من المجتمع الدولي لا بل قامت ومن خلال مؤسساتها بفرض سياسات وشروط جديدة على الدول النامية كشروط للحصول على المساعدات و التمويل اللازم لمشاريع التنمية فيها وتتلخص هذه السياسات بضرورة التقييد العام بوصفه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعادة الاعمار و التنمية([2]).

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية للعولمة

([1]) د.رمزي زكي "اثر سياسات التكييف الهيكلي ".بحث مقدم الى ندوة التنمية البشرية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت١٩٩٦ ص٢٦٦.

([2]) سالم ألنجفي "الفقر وسياسات التكيف الاقتصادي و التغير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية " مجلة دراسات اقتصادية /بيت الحكمة –بغداد–العراق السنة الأولى ١٩٩٩ ص ٢–٤.

- ان المظاهر الاقتصادية للعولمة تتجلى في التجارة و الاستثمار فقد ارتفع حجم التجارة الدولية للتضاعف أكثر من ٥ ،١١ خلال ربع القرن الأخير وتضاعف الإنتاج العالمي ما يقارب ٨ مرات ،أي إن ثلث الإنتاج العالمي يتم تداوله بين الدول ، وان نسبة التجارة من الإنتاج العالمي تصل إلى ٤٠% بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٣([1]).
- ان النظام الاقتصادي العالمي القائم على الهيمنة الأمريكية لم يساهم في تحقيق التقدم وتحقيق الاستقرار و السلم العالميين ، بل على العكس من ذلك ساعد انتشار الحروب الباردة عالميا و الساخنة إقليميا وأهليا فضلا عن سيطرة الكبار على الصغار وخاصة الفقراء.
- ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتطلب حدوث تقارب بين القوى الاقتصادية المكونة لاجزاءه ... وهذا ما دفع بأوربا الى التوحد وما دفع اليابان للتكتل الاقتصادي مع جنوب شرق أسيا وما دفع الولايات المتحدة إلى التكتل او تكتلات اقتصادية تجعلها قادرة على موازنة مصالحها مع مصالح التكتلات الأخرى ... غير ان النظام الجديد القائم على الهيمنة الأمريكية يسعى إلى منع قيام قوى موازنة تشكل خطرا على هيمنتها (الاتحاد الأوربي ،اليابان ،الصين) .
- العولمة رديف لانتصار مبدأ المنافسة على الصعيد الدولي على حساب تقهقر مبدأ التنظيم كما ان العولمة تندرج في إطار عملية مستمرة لتملك المجال العالمي من قبل الرأسمال المتلهف لاستغلال الفروق بين المناطق والدول ، إضافة إلى وضع الألغام بصورة مستمرة لنسف القواعد التي تقررها الدول للحد من اتساع المبدأ التنافسي([2]).

عانت البلدان النامية من إخفاق معظم الاستراتيجيات التي اتبعتها وخاصة الدول العربية وبالذات النفطية ، فالزراعة فشلت في تحقيق الأمن الغذائي نتيجة لفوضى الإنتاج ، وانخفاض المردود الى جانب هجرة العمال الزراعيين ، ثم فشل الصناعة ، حيث المصانع التي أقيمت على أساس مفتاح باليد تعمل دون طاقتها بكثير ولا تنتج المواد بما يتلائم مع حاجة الطلب المحلي ، كما ان (المصانع) عاجزة عن تلبية متطلبات الجودة ، يضاف الى ذلك عدم توافقها مع شروط الجدوى الاقتصادية وأسعار السوق العالمية ، الى هذا وذلك يضاف الفشل الاقتصادي بسبب الأولوية العظمى التي أعطيت للصناعة الثقيلة ، في الوقت الذي لا تخلق فيه هذه الصناعة سوى عدد قليل من فرص العمل قياسا برؤوس الأموال الضخمة المستثمرة فيها او قياسا بحاجة التطورات الديمغرافية في هذه البلدان ، بما يقود الى البطالة وتدني الاستهلاك

([1]) ندوة العرب وتحديات العولمة /مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث التوثيقية /بيروت –لبنان العدد ٧ نيسان ١٩٩٨ ص ٩٥.

([2]) عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ترجمة عن الفرنسية مطانيوس حبيب دمشق دار طلاس ١٩٩٨ ص ٢٦١.

، إضافة إلى انعدام أثار الجذب نحو الأمام "الروابط الأمامية " وأيضا هناك الإخفاق المالي الذي يتضح بالتبعية المطلقة تجاه ريع نفطي يتذبذب حجمه صعودا وهبوطا مع تذبذب أسعار النفط الخام ، ومع غياب أي جهد في صالح تنويع الصادرات الذي كان يستدعي تغييرا كامل في الاستراتيجية([1]).

تزداد الصورة اسودادا اذا قرانا التقرير السنوي لبرنامج الامم المتحدة للتنمية الصادر عام ١٩٩٧ الذي يشير الى انه ٢٥% أي ربع سكان العالم يعيشون في مستوى الفقر المدقع في عالم تقدر قيمة الاقتصاد بمبلغ ٢٥ تريليون دولار امريكي ويشير التقرير انه في نهاية القرن العشرين سيكون هناك ١,٣ مليار انسان يعيش واحدهم بدخل مايقل عن دولار واحد في اليوم والى جانب هولاء يعيش ١١٠ مليون فقير في بلاد امريكا الجنوبية ١٢٠ في دول الكومونولث حيث يعيش واحدهم بدخل يومي اقل من ٤ دولارات .

ولا يتوقف فلم الفقر في ظل أنظمة الذرة و الكومبيوتر و الجينات المستخدمة في أنظمة السوق الحرة عند هذا الحد ، ففي الدول الصناعية يوجد ٣٧ مليون عاطل عن العمل يعتاشون على مساعدات اجتماعية وبمداخيل تقع تحت خط الفقر . هذا بين الرجال البالغين ، أما إذا نظرنا إلى جيل الأطفال لوجدنا ان ١٦٠ مليون طفل لا يتلقون الغذاء الضروري لنموهم السوي ولوجدنا ١١٠ مليون خارج المدرسة ولوجدنا ٠،٥ مليون امرأة تموت سنويا في الدول المتخلفة أثناء الولادة . أما في الدول التي تحولت عن النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق بعد تفكك الكتلة الشرقية عام ١٩٨٩ فقد شهدت انخفاض كبير في الدخول وضياع الضمانات الاجتماعية ، ازدياد ملحوظ في الجريمة وانتشار المافيات للتهريب و المخدرات وتجارة الرقيق وازداد عدد الفقراء من٤% الى ٢٥%عند خط الفقر ٤دولار . وبذلك ازداد عدد الفقراء في هذه المنطقة من ١٤ مليون الى ١١٩ مليونا . هذا فضلا عن توطن الفقر المدقع في القارة الأفريقية التي تضم أكثر من ٦٠٠٠ مليون إنسان لاتشارك الا بنسبة ٠,٣ % من حركة التجارة العالمية .

وفي هذه الأوضاع السيئة يعيش مليار شخص في الدول النامية في بيوت غير صحية ...تهدد حياتهم و صحتهم . فضلا عن حالات التلوث الناتجة عن الغازات المنبعثة من الآلات الصناعية و الضجيج ، ويقدر الخبراء قيمة الخسائر عن تلوث الهواء سنويا بحوالي ٣٥ مليار دولار (برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٧).

وما جاء في تقرير التنمية لعام ١٩٩٨ يؤكد على ان ٨٦ % من المبالغ التي تنفق على الاستهلاك الشخصي في العالم ، ينفقها ٢٠% فقط من سكان العالم الموجودين في الدول المتطورة صناعيا ان الاستهلاك العالمي تضاعف ست مرات منذ عام ١٩٥٠ليبلغ ٢٤ ألف دولار أمريكي لكنه مازال محصورا بيد فئة الميسورين . لان مليار شخص ما يزالون

([1]) عولمة الاقتصاد من التشكل الى المشكلات /مصدر سابق ص ١٦٠.

محرومين من الحاجات الأساسية للحياة " الغذاء ، الماء ،....." حيث في الوقت الراهن ما يزال حوالي نصف سكان العالم (٢،٦) مليار إنسان محرومين من البنى التحتية الصحية ، كما لا يزال مليار إنسان محرومين من سكن تتوفر فيه الشروط الملائمة١,٣ مليار إنسان محرومين من المياه النظيفة و٨٨٠ مليون إنسان محرومين من الخدمات الصحية و ٨٤١ مليون إنسان محرومين من تغذية كافية .

المبحث الرابع

التكتلات الاقتصادية سبيلا للتخفيف من آثار العولمة

يمكن تلخيص دوافع التكتل الاقتصادي بما يلي :-

١ . توسيع الأسواق حيث تؤدي التكتلات الاقتصادية الى إلغاء الحواجز الكمركية والقيود التجارية وتحويلها إلى سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات و السلع بحرية تامة وبدون قيود مع إبقاء هذه القيود بشكل موحد إزاء العالم الخارجي .

٢ . زيادة حجم الإنتاج .يسمح قيام التكتل الاقتصادي بإتباع الأسلوب الإنتاجي الواسع في الصناعة Mass Production حيث يوفر التكتل فرص جديدة لاستغلال اكبر من خلال:

أ-تخفيض التكاليف وتنبثق من خلال إلغاء او تخفيض التعريفات الكمركيةو بالتالي الوصول بالتكاليف الى الحد الأدنى في متوسط تكاليف الإنتاج ويدعمها في ذلك كلما زاد حجم السوق فان الشركات تكون قادرة على زيادة حجم المشروع .

ب-الكفاءة المتزايدة و المتأتية من تكوين التكتلات في حركة راس المال و العمل (إعادة مثلى في تخصيص الموارد).

ج- زيادة حجم الاستثمارات المالية الداخلية والخارجية.

إن إعادة تنظيم الإنتاج تخلق حافزا للاستثمار وإعادة تخصيص رؤوس الأموال داخل التكتل ويشكل حافزا ايضا لتدفق الاستثمارات من الخارج لتحسين بيئة الاستثمار .

آثار التكامل الاقتصادي فقد حددت بـ :

١- خلق التجارة Trade Creation

٢- تحول التجارة Trade Diversification

٣- توسيع التجارة Trade Expansion

خلق التجارة : هي حالة النقيض تماما لتحويل التجارة وتحدث في حالة الانتقال بالسلع و عوامل الانتاج من المصادر ذات التكلفة المرتفعة نحو المصادر ذات التكاليف المنخفضة .

تحول التجارة : يحدث في حالة انتقال استيراد السلع وعوامل الإنتاج من مصادرها المنخفضة التكاليف نحو المصادر ذات التكاليف المرتفعة داخل الاتحاد الكمركي مما يعني تناقص الرفاه الاقتصادي للعالم.

توسيع التجارة : ان الاتحاد و التكتل سيعمل على تغيير الأسعار النسبية وستؤثر على قرارات المستهلكين بشكل يؤدي الى حالة من التعويض او الإحلال بين السلع بشكل يؤدي إلى توسيع التجارة بارتفاع عدد السلع المتاجرة بها (الرخيصة الثمن) وينخفض عدد السلع الغالية الثمن . ان مثل هذا التعديل من شانه أن يعظم الأرباح داخل الكتل الناشئة من توسيع التجارة بسلع التكتل مقابل تقليصها مع العالم الخارجي([1]).

منطقة التجارة العربية : بانتعاشه امل رحب خبراء الاقتصاد والشؤون العربية و المؤسسات الاقتصادية و التجارية و الشعوب في العالم العربي بقرار جامعة الدول العربية بعد انعقاد أعمال الدورة التاسعة و الخمسين لمجلسها الاقتصادي و الاجتماعي العربي بالقاهرة خلال الفترة ١٧-١٩ شباط ١٩٩٧ و القاضي بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى تنفذ بصفة تدريجية على مدى عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١ .

السوال؟

ماهي العوامل التي حثت البلدان العربية على معاودة اتخاذ هذا القرار التاريخي؟ فهل الحلم يتجه ليصبح حقيقة ؟ وهل هي العولمة موضوع الساعة وما تفرضها من تداخل اقتصاديات العالم وقولبتها في نموذج موحد ، إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية و بروزها كتجمعات و مواجهة ومنافسة دوليا ...ام هو خشية التهميش !تشهد بلدان العالم جملة من المتغيرات الدولية التي لايمكن ان نغض عنها الطرف وهي على إطلالة القرن (٢١) تتصدر الثورة المعلوماتية راس هذه المتغيرات تغذي القاعدة التي منها يستمد عالم اليوم انطلاقته وتحدد معالم نموه وتعتبر سمة من سمات النظام الدولي الجديد فهي من ناحية تعكس ذروة التقدم العلمي الذي يمس كل أوجه النشاطات الاقتصادية ومن ناحية أخرى جعلت بفضل شبكة المعلومات العالمية Inter-Net في هذا العالم المترامي الأطراف قرية صغيرة متشابكة المصالح ومتفتحة على مختلف مكوناتها ولايمكن لأي مجموعة او تكتل او دولة التغاضي عن أهميتها او ضرورة التأقلم معها.

والمتغير الأخر هو عولمة الاقتصاد الذي يفرض نفسه بآثارها الأوسع نطاقا ، وبع انتهاء نظام القوتين العظيمتين وظهور قوة عالمية واحدة بخسوف الاشتراكية و الاتجاه نحو السوق الحرة كأسلوب بديل للتبادل الاقتصادي وهو وضع جديد يخضع فيه الاقتصاد العالمي

([1]) **E. Meade A Contribution to a theory of Customs Union . The Economic Joumal Vol 70 No 3 1960.**

لمنطلق اقتصادي واحد وتحديات منافسة الشركات المتعددة الجنسية التي تتبادل الابتكارات عبر حدود مفتوحة تتصدر فيه التكتلات الاقتصادية الإقليمية الزعامة مما يمثل أهم التغييرات الراهنة أمام الدول العربية انتهاء بالدول الأوربية ومرورا بالدول الآسيوية ...

وفي الوقت الذي تتجه فيه دول العالم نحو التكتل لتتبوأ موقعا أفضل على الساحة الدولية تبحث الأطراف العربية عن الحلقة المفقودة في تكاملها الاقتصادي بعد ان أضحت مقتنعة بمضار البقاء منفردة و الانعزال في ثنائيات التعاون الضيق ... ان الإجماع الأخير على الرغبة في تكتل اقتصادي عربي في سوق عربية مشتركة ينطلق من منطقة تجارة عربية ... سيكون له مزايا في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وفي توفير مجال واسع للاستثمار العربي دون التقليل من أهمية التعاون الدولي وخاصة العربي- الأوربي .

شهدت الخمسينات والستينات أوج التقارب بين الدول العربية على مستوى تجارب العمل العربي المشترك .هيأت ظروف الاستقلال السياسي وتأثير حركات التحرر في العالم الثالث آنذاك أجواء التقارب بين البلدان العربية نحو بناء اقتصادي عربي يحقق لها هويتها وينفض به عنها عار التخلف الذي زاد في تكريسه المستعمر ،علاوة على عدم كفاية مصادر التمويل المحلي و الأجنبي لتمويل مشروعات تنموية اقتصاديا واجتماعيا . وفي السبعينات تنامي الإعداد للمشروعات المشتركة حيث صار ملحا إيجاد طرق لتوظيف الأموال و خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط واستثمار جزءا منها في الدول العربية التي تواجه ندرة في راس المال و النقد الأجنبي .

إلا أن المصلحة العربية العليا لم تنجح من التشكل الفعلي في مؤسسات تعاون اقتصادي عربي مشترك لان العواطف السياسية لم تنضج لتجاوز الانفعالات الظرفية و الآنية وتفسح المجال لمنطق عمل مؤسساتي ثابت Institutional .

إن التحديات الماثلة و النسق الاقتصادي العالمي اليوم يتجه نحو التكتل و التكامل الاقتصاديين مطلقا أساسا من رغبة الدول في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة من وراءها عائدات ربحية هامة .

ان الوطن العربي و الذي يتكون من ٢١ دولة تتوزعها قارتان في مساحة تعد بحوالي (١٤) مليون كم مربع او ما يقارب ١٠% من مساحة المعمورة ، وتضم ٢٤٠ مليون ساكن ويتوسطها عدد من القارات مما يجعل منها منطقة استراتيجية وحيوية اقتصاديا ، ولكن لا تتجاوز التجارة بها الا٨% من مجموع تجارتها الخارجية ، وهي منفتحة على العالم الخارجي . ومن أهم الاتفاقيات العربية في مجال التجارة :

١- اتفاقية تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣ لتسهيل التبادل التجاري.

٢- اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ .

٣- اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري عام ١٩٨١ .

وقد بقيت هذه المحاولات ضعيفة النتائج في غياب الالتزام بتطبيقها من ناحية ومحدودية تطور ونمو الهياكل التجارية العربية وتشابهها فيما بينها من ناحية أخرى . ولابد من القول إن النسيج الاقتصادي العربي لا يزال يفتقد في مجمله التنوع فالنفط و المواد الأولية تشكل النسبة الأكبر في الدخل العربي .

ويمكن استخدام التكتل العربي لبلورة الاستجابة المنطقية ومسايرة قطار العولمة حيث يلاحظ اتجاه الدول العربية إلى السوق العالمية في الوقت الحاضر الى تزامن العولمة مع الانحدار الذي شهده وضع الاقتصاد العربي بشكل عام نتيجة القصور البنيوي و الإخفاق الذي وضع البلدان العربية في موقع البحث لإيجاد صيغة مناسبة مع تحديات المستقبل وتحديد مضامين العمل التنموي بإزاء المتغيرات الاقتصادية الدولية و الاندماج في السوق العالمية .

إن هذا الاندماج سيحقق شرطا من شروط العولمة الأساسية وهي إيجاد سوق إقليمية قادرة على إطلاق قوى السوق المحلية وجذب الاستثمارات المحلية والدولية للوصول إلى مستوى معقول من الأداء الاقتصادي و الطفرة التكنولوجية التي تسمح بالانخراط في السوق العالمية بمعايير دولية وهذا مما يضع البلدان العربية أكثر من ذي قبل أمام مسؤولياتها في عدم تضييع فرصة البدء في بناء سوق عربية مشتركة تنطلق من منطقة تجارية عربية حرة.

إن إنشاء منطقة تجارية عربية حرة حسب جدول محدد يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية العربية ودراسة أوجه التكامل فيما بينها علميا من شانه تامين أفضل نتائج التجارة العربية البينية و نحو المنطقة العربية ككل .

إن العوامل المساعدة لبناء السوق العربية المشتركة في ظل الظروف الراهنة .

١- الإرادة السياسية التي ستبقى السبب المباشر في قيام اوعدم قيام السوق العربية المشتركة .

٢- يتعين فصل العمل الاقتصادي عن القرار السياسي لضمان استقلالية واستمرارية العمل الاقتصادي المؤسساتي ووضع آلية لحل النزاعات العربية اقتصاديا .

٣- تستمد السوق العربية المشتركة مشروعيتها القانونية و التأسيسية من جامعة الدول العربية و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي وقرارات مؤتمر القمة و التي أكدت على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك من اجل سوق عربية مشتركة .

٤- لايمكن للبلاد العربية أن تبقى منغلقة على مصادرها المحلية مهما كانت إمكانياتها و خاصة بعد ان أصبح الأداء الاقتصادي يعتمد على المنافسة فالتكتل لم يعد خيارا ذاتيا و لكن موضوعيا مفروضا .

٥- التنفيذ الرسمي لبرنامج منطقة تجارة حرة عربية و إلغاء الحواجز والقيود الكمركية كخطوة أولى نحو فتح الحدود الاقتصادية بين البلدان العربية .

٦- تهيئة المناخ لتشجيع عودة الاستثمارات العربية وتوظيفها .
٧- تأسيس بنك للمعلومات عن المنتجات العربية كقاعدة بيانات لتسهيل تداول المعلومات كسلعة استراتيجية للاستثمار وخلق المستثمر القادر على استمراريته في السوق التنافسية وتماشيا مع الاتجاه العالمي نحو التراكم ألمعلوماتي و المعرفي .
٨- إعطاء التنمية البشرية حقها في الاهتمام باعتبارها جزء من كل مشروع نهضوي يضع الإنسان محورا وغاية وذلك بخلق أفضل الطرق لاستثمار العنصر البشري ماديا ومعنويا وفنيا ويصقل القدرات والمواهب للعمال و المتخصصين .

وختاما يمكن القول إن قيام سوق عربية مشتركة ستكون استجابة منطقية في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي وقوة العرب التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الدولية وقرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي الأخير بتكوين منطقة حرة هو حجر الأساس لهذه السوق .

الخلاصة وبعض الملاحظات الختامية :

العولمة هي ظاهرة معاصرة تجسد مجموعة متغيرات جذرية متبادلة التأثير و من أهم هذه المتغيرات ما شهدته شتى الدول من تعميق اندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي ، وتعاظم انفتاح أسواقها على السوق العالمي ، وفي إطار البنية المؤسسية لإدارة العولمة ترى تقليص التدخل المباشر للدولة في إدارة الاقتصاد ، بقدر تعاظم اندماجه في اقتصاد العولمة ، وفي المقابل يتعاظم دور الشركات العملاقة في اتخاذ القرارات المتصلة بتدفقات المال و النقد و السلع والخدمات و التكنولوجيا في السوق العالمي .

والحقيقة إن العولمة الاقتصادية ليست مجرد نتاج الثورة العلمية التكنولوجية ، وإنما أيضا محصلة لاستراتيجيات و سياسات وإجراءات اقتصادية ، بعضها تحركه المصلحة و تساندها القدرة و يحفزه الربح وبعضها الأخر يبعثه الأمل ويمليه الضعف و يقيده الخوف.

ان تقليص قيود ومخاطر العولمة والتهميش قد أصبح رهنا بقدرة الأمم على زيادة حقها من الثروة العالمية ، أي بقدر ما يحققه البلد المعني من قيمة مضافة عبر مشاركته في المصنع العالمي وتزيد مصاعب تعظيم فرص ومكاسب العولمة أمام البلدان النامية ، وباختصار فانه رغم ماتتيحه العولمة من فرص ومكاسب وقدرات ، فان اندماج اقتصاد بلد ما في الاقتصاد لا يخلو من مخاطر وخسائر حيث تتضاعف مخاطر الانكشاف او عدم المناعة ازاء أي متغيرات اقتصادية سلبية يعانيها الاقتصاد العالمي ، كما يصبح البلد الذي اندمج اقتصاده الوطني في الاقتصاد العالمي عرضة للضغوط الاقتصادية الخارجية التي تحركها تناقضات جوهرية سواء سياسية او غير سياسية.

ان من ابرز انعكاسات الثورة التكنولوجية على اقتصادات البلدان النامية يتمثل في تعاظم الاعتماد المتبادل غير المتكافى و تفاقم خطر التهميش بما يفوت عبء التبعية الاقتصادية الموروثة ويضاعفه ، كما ادت الثورة التكنولوجية في مجالات الاتصالات و المواصلات إلى تقليص التكلفة والزمن و المسافة ، وقد انعكس ذلك على تعظيم تنويع المنتجات و تعميق التخصص الإنتاجي ، إلى أن أدى ذلك إلى ان أصبح تحليل التركيب السلعي للتبادل التجاري بين الدول الصناعية المتقدمة ، وبدرجة اقل الدول الصناعية الجديدة ، يكشف تقاسمها ثمار المصنع العالمي ، وان كان بدرجات أعلى للدول الصناعية الرئيسية وفي المقابل لا يزال التركيب السلعي للتجارة العالمية يكشف ان غالبية الدول النامية لا تزال ترزح تحت عبء نمط التخصص الدولي القديم .

وبالنسبة للاقتصادات النامية و خاصة العربية يمكن القول بأنه ليس بمقدورها ان تتجنب تأثيرات العولمة باعتبارها اخطر الظواهر المجسدة لجوهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، إلا بالوقوع في براثن التهميش مالم تكن لدى هذه الدول رؤية واقعية وحساب رشيد للتأقلم الايجابي الفاعل مع العولمة من خلال السعي إلى تحقيق قيم التقدم الشامل أي السعي نحو الكفاءة الاقتصادية و العالة الاجتماعية و الأمن القومي و الهوية الثقافية .

وما لم يتم الاهتمام بالبعد المؤسسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية فان سياسة التحرر او العولمة سوف لن تمثل إلا سيطرة الاقتصاديات الكبرى على اقتصادات الدول النامية ، فالاستعمار في السابق كان استعمارا سياسيا أما اليوم أصبح الاستعمار اقتصاديا ويؤدي في النهاية إلى استعمار سياسي . أي ان الوضع الحالي يجعل هناك سلطة اقتصادية على مستوى العالم لا تقابلها سلطة سياسية في داخل كل اقتصاد قومي.

المصـــــادر

١- محمد شعبان حسن عقراوي " الوحدة الاقتصادية و النقدية الأوربية و انعكاساتها على العلاقات الاقتصادية الدولية " أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة بغداد ٢٠٠١

٢- بدري يونس " مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد " دار الفارابي /بيروت ،لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٩ .

٣- جاك ادا " عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات " ترجمة عن الفرنسية د. مطانيوس حبيب الطبعة الأولى ١٩٩٨ .

٤- جيرالد بولسبرغر ، هارالد كليمنتا " الكذبات العشر للعولمة، بدائل دكتاتورية السوق " ترجمة د. عدنان سليمان /الطبعة الأولى ، أيلول ١٩٩٩ مجلة يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية .

٥- المستقبل العربي ، السنة ٢٢ العدد ٢٤٧ أيلول ١٩٩٩ / بحث للدكتور هشام البعاج بعنـــوان " سيناريو ابستمولوجي حول العولمة اطروحات أساسية "
٦- حاتم بن عثمان " العولمة والثقافة "المؤسسة العربية للدراسات و النشر الطبعة الأولى ١٩٩٩ .